



تطورات هيئة أسواق المال وبورصة الكويت وأداء سوق الأوراق المالية في 2021 و 2022 الجزء الأول

إعداد: د. فاروق محمود الحمد

مجلة الاقتصادي الكويتي عدد 601 يونيو 2023

تعريف وتقديم:

تُعرف البورصة باسم سوق الأوراق المالية، وهي سوق منظمة لبيع وشراء الأوراق المالية (مثل: الأسهم، والسندات) عن طريق متابعة العوامل المتحركة بها، والمرتبطة بطبيعة العرض والطلب داخل سوق الأوراق المالية.

ومن التعريفات الأخرى الأحدث لسوق الأوراق المالية؛ بأنه المكان المادي أو الافتراضي الإلكتروني، الذي يوجد فيه مجموعة من البائعين والمشتريين بهدف تحقيق تداول الأوراق المالية فيما بينهم. ويقسم هذا السوق إلى سوقين، هما: **السوق الأولي** الذي تصدر من خلاله الأوراق المالية للمرة الأولى. و**السوق الثانوي** الذي تجري فيه عمليات تداول الأوراق المالية، التي تم إصدارها مسبقاً.

ولدولة الكويت تاريخ عريق في مجال تداول الأوراق المالية، يعود إلى بداية القرن العشرين، عندما تم تداول أسهم شركة المراكب العربية المحدودة عام 1911. ومنذ ذلك الحين، توالت مراحل تطور تداول الأوراق المالية في الكويت، وخاصة مع التوسع في تأسيس شركات مساهمة عامة في الكويت في خمسينيات القرن الماضي، مثل: أسهم بنك الكويت الوطني عام 1952، وأسهم شركة السينما الوطنية الكويتية عام 1954.

وعلى مدى أكثر من سبعين عاماً، تطورت عمليات تبادل الأسهم في سوق الأوراق المالية تنظيمياً وتشريعياً، وصدرت خلالها قوانين وقرارات ساهمت في تأسيس سوق الكويت

للأوراق المالية بوضعه الراهن، مما دفع المؤشرات الرائدة في أسواق المال العالمية إلى إعادة تصنيف سوق الكويت للأوراق المالية كسوق ناشئ.

وخلال هذه المسيرة، برزت عدة محطات في تطور سوق الأوراق المالية من مرحلة إلى مرحلة، نحاول أن نعرض على عجلة لأهم هذه المحطات، وخاصة الجهود التي قادت إلى إنشاء هيئة أسواق المال.

فالألفية الجديدة فرضت استحقاقات اقتصادية عاجلة على شتى اقتصادات دول العالم بلا استثناء، بعد هيمنة العولمة بشتى وجوهها لا سيما الاقتصادية منها، تلك الاستحقاقات وضعت هذه الاقتصادات أمام خيار وحيد، وهو مواجهة تحدياتها الجسيمة، وامتلاك مقومات هذه المواجهة، والاندماج في الاقتصاد العالمي بعد التوافق مع معايير. وجاءت الأزمة المالية العالمية في عام 2008، لتعجل من هذه التوجهات الإصلاحية، ولتجعلها مطلباً لا يحتمل مزيداً من التأجيل.

وهذا ما كان على مستوى دولة الكويت، حينما قامت الحكومة بتضمين خططها التنموية سياسات وإجراءات داعمة لمسار الإصلاح الاقتصادي والمالي، وذلك حتى يعيد هذا المسار رسم دور الدولة في الاقتصاد الوطني، ويعزز من مساهمة القطاع الخاص في تملك المشروعات، ويساعد في تحقيق التوازن في هيكل الاقتصاد الوطني، وكان من نتائج ذلك على صعيد أنشطة الأوراق المالية في دولة الكويت؛ أن بدأ الإعداد لإنشاء هيئة أسواق المال، والتقدم بمشاريع عدة لإصدار قانون خاص بذلك.

هيئة أسواق المال:

مواجهة تلك الاستحقاقات في مجال أنشطة الأوراق المالية، كانت إحدى مبررات إنشاء هيئة أسواق المال؛ لتجاوز ثغرات سوق المال المحلي التشريعية والتنظيمية والرقابية، ولا لمعالجة مشكلات تعدد الجهات الرقابية وتشابك تشريعاتها النازمة فحسب، بل لإعادة صياغة سوق المال بما يتواءم وتوجهات الإصلاح الاقتصادي والمالي الحكومية، نظراً للدور المحوري لمنظومة أسواق المال على صعيد النجاح في تحقيق الكثير من تلك التوجهات. وقد توجت هذه الجهود بصدور القانون رقم (7) لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط

الأوراق المالية. وتلا ذلك إصدار هيئة أسواق المال اللائحة التنفيذية الجديدة للقانون رقم (7) لسنة 2010، ودخولها حيز التنفيذ في نوفمبر 2015.

وقد أنتت هذه اللائحة لتشكّل أكبر عمل تشريعي في تاريخ التنظيم المالي والاستثماري في دولة الكويت، ولتعلن انطلاق سوق الأعمال الكويتي لمرحلة جديدة من التنظيم والرقابة، والتي تم استسقاء أساس الأفكار فيها من أفضل الممارسات التنظيمية والرقابية العالمية، والتي تأتي لنتناسب وخصوصية طبيعة أعمال الاقتصاد الكلي.

وانطلاقاً من قناعة هيئة أسواق المال بأهمية دور السوق المالي على صعيد الإسهام في إنجاح التوجهات الاستراتيجية التنموية الحكومية، وتعزيز مقومات الإصلاح الاقتصادي؛ فقد جعلت من إعادة تأهيل سوق الكويت للأوراق المالية، وتصنيف دولة الكويت ضمن وكالات التصنيف العالمية، محور اهتمامها خلال السنوات القليلة التي أعقبت تأسيسها، حيث تم منح دولة الكويت عضوية رسمية بالانضمام إلى الاتحاد الدولي لأسواق المال (ICMA) في يناير 2017، وهي خطوة رئيسية تضع بورصة الكويت على الخارطة الدولية لأسواق المال، والمشاركة بفاعلية في تشكيل مستقبل السوق المالي الكويتي من خلال الاطلاع على الممارسات والتجارب العالمية الأخرى.

في منتصف 2017، تم انضمام هيئة أسواق المال إلى المنظمة الدولية لهيئات أسواق المال (الأيسكو).

وفي سبتمبر 2017، أعلن عن ترقية تصنيف سوق الكويت للأوراق المالية إلى مستوى الأسواق الناشئة لدى مؤسسات التصنيف العالمية "فوتسي رسل FTSE Russell".

وفي نوفمبر 2018، قامت مؤسسة اس اند بي داو جونز (S&P Dow Jones) بالإعلان عن ترقية السوق، مع تضمين أسهم الشركات الكويتية لمؤشراتها في سبتمبر 2019.

وفي 25 يونيو 2019، أعلنت مؤسسة مورجان ستانلي (MSCI) عن ترقية تصنيف سوق الكويت إلى سوق ناشئ، وفي 18 ديسمبر 2019، تم تأكيد قرار الترقية.

وفي إبريل 2020، أعلنت (MSCI) عن قرارها المتعلق بتأجيل تنفيذ دخول أسهم الشركات الكويتية في مؤشرات MSCI للأسواق الناشئة (Inclusion Event) من مايو 2020 إلى نوفمبر 2020 بسبب تداعيات الجائحة.

وفي 30 نوفمبر 2020، تم تنفيذ دخول أسهم الشركات الكويتية في مؤشرات MSCI للأسواق الناشئة.

وتأتي جميع هذه الترقّيات كشهادة من قبل أعرق وكالات التصنيف العالمية على عمل الهيئة في قيادتها للجهود المبذولة في تطوير سوق المال في دولة الكويت بالشراكة مع شركاتها في منظمة سوق المال والمتمثلة في كل من شركة بورصة الكويت للأوراق المالية، والشركة الكويتية للمقاصة وشركات الوساطة المالية.

بورصة الكويت:

تأسست شركة بورصة الكويت للأوراق المالية (ش.م.ك) عامة في إبريل 2014. وهي تتولى مسؤولية إدارة عمليات سوق الأوراق المالية في الكويت ومنذ عام 2016، تسهم بورصة الكويت في الدفع قدماً بمسيرة التواصل والنمو والابتكار في سوق الأوراق المالية.

عملت بورصة الكويت منذ تأسيسها دوراً محورياً في تطوير سوق المال الكويتي وتنويع الاقتصاد المحلي بما يتوافق مع أهداف رؤية كويت جديدة 2035. وذلك في إطار توجهاتها نحو إنشاء بورصة موثوقة مبنية على المصداقية والشفافية، وخلق سوق مالي مرّن يتمتع بالسيولة، ومنصة تداول متقدمة، إضافة إلى تطوير مجموعة شاملة من الإصلاحات والتحسينات التي جعلتها ترتقي إلى أعلى المستويات الإقليمية والدولية.

ولعبت أيضاً دوراً محورياً في تطوير وتهيئة سوق المال لجذب المستثمرين المحليين والأجانب من خلال مجموعة واسعة من المنتجات والخدمات الجديدة والبنية التحتية المتقدمة. إضافة إلى مبادرات إصلاح السوق، في إطار الخطط الهادفة لتطوير سوق المال الكويتي

على مراحل عدة وفي هذا الإطار، نجحت في إدخال أدوات استثمارية مبتكرة، وتعزيز مستوى الشفافية، وإعادة هيكلة السوق بهدف رفع السيولة فيه، وزيادة قدرته التنافسية، استناداً إلى الاستراتيجية النابعة من مهمتها، والتي تركز على تطوير السوق ليواكب المعايير الدولية.

كما أسهمت مساعي الشركة التطويرية والتحسينية في إعادة تصنيف سوق الكويت باعتباره "سوق ناشئ" ضمن أعلى ثلاثة مؤشرات عالمية، ما يعزز مكانة دولة الكويت كمركز مالي إقليمي رائد.

وفي خطوة رائدة بمجال الخصخصة في الكويت؛ نجحت خصخصة بورصة الكويت، والتي تمت عبر مرحلتين: الأولى في فبراير 2019؛ عندما فاز تحالف مكون من مجموعة من الشركات الاستثمارية الكويتية ومشغل عالمي بمزايدة خصخصة البورصة للاستحواذ على نسبة تبلغ 44% من الشركة.

الثانية في ديسمبر 2019؛ اكتملت عملية الخصخصة من خلال الاكتتاب العام لحصة هيئة أسواق المال البالغة (50%) من أسهم الشركة، وذلك للمواطنين الكويتيين، إذ تم تغطية الطرح بنسبة تفوق (850%)، لتصبح بورصة الكويت البورصة الوحيدة في الشرق الأوسط المملوكة للقطاع الخاص. ولتصبح شركة بورصة الكويت أول جهة حكومية في الدولة تنجح في اجتياز هذه العملية، مما أدى إلى تحقيق مستويات كفاءة أعلى. وأدرجت الشركة ذاتياً في "السوق الأول" في سبتمبر 2020، وقامت بخطوات كبيرة من أجل الحفاظ على تميز أنشطتها، ومواجهة ضبابية وتحديات السوق.

وعلى مدى السنوات الماضية بعد 2019، قامت الشركة بإصلاحات عديدة داخل السوق، وأطلقت مبادرات جديدة في إطار خططها الشمولية المتعددة المراحل الرامية إلى تطوير السوق. كما عملت على ترويج سوق المال الكويتي حول العالم باستمرار، وتسليط الضوء على فرص الاستثمار الفريدة التي يوفرها، إضافة إلى إبراز مجموعة من الشركات المدرجة من خلال سلسلة من الجولات الترويجية والأيام المؤسسية، مما يساعد هذه الشركات

على التواصل مع الشركات الاستثمارية والمؤسسات المالية الرائدة في العالم، وتسليط الضوء على قوتها المالية واستراتيجياتها وتوقعاتها التجارية، وذلك في مسعى لمساعدة المستثمرين على اكتساب فهم متعمق لميزات وفرص الاستثمار في السوق الكويتي.

ويعكس تطور شركة بورصة الكويت قدرة القطاع الخاص على تطوير سوق المال، وتعزيز ثقة أصحاب المصالح به، مع خلق فرص لتنامي مستويات السيولة، الأمر الذي مكّن البورصة من الترقى إلى شركة رائدة على المستوى الإقليمي، تتبع أفضل المعايير والممارسات الدولية، وجعلها من الشركات المتميزة ومن رواد المشهد المالي الكويتي.

ونعرض في هذا العدد الجزء الأول من الدراسة، ويتناول التطور التاريخي لسوق الأسهم في الكويت، وصولاً إلى إطلاق شركة بورصة الكويت للأوراق المالية، ثم نستفيض في عرض ولادة هيئة أسواق المال وتطوراتها وخططها الاستراتيجية الثلاث.

على أن نعرض دراستنا لأداء سوق الأوراق المالية في 2021 و2022، واتجاهات تطور السوق في الجزء الثاني من الدراسة في العدد القادم.

أولاً- التطور التاريخي لسوق الأسهم في دولة الكويت:

1- بدايات نشأة أسواق الأوراق المالية:

في القرن الثالث عشر الميلادي، عرفت مدينة البندقية كأول مكان شهد تداولاً للأوراق المالية، إذ كان التجار أبناء مدينة البندقية (فينيسيا) رواداً في هذا المجال، وهم أول من بدأ تداول الأوراق المالية الخاصة بالحكومات الأخرى؛ كانوا يحملون قوائم بمعلومات عن مختلف القضايا المعروضة للبيع، ويبدؤون في مقابلة العملاء، مثلما يفعل الوسطاء اليوم في بعض حالات التداول⁽¹⁾.

(1) تم الاطلاع بتاريخ 13 يونيو 2023 (www.borsaat.com).

وفي مرحلة لاحقة عام 1531، ظهرت البورصة بمفهوم أكثر وضوحاً في مدينة (أنطويرب Antwerp)، حيث كان يجتمع السماسرة ومقرضو الأموال هناك للتعامل مع قضايا الديون التجارية والحكومية وحتى الفردية. وتجدر الإشارة أن هذه البورصة تعاملت فقط في السندات. لأنه في فترة القرن الخامس عشر، لم تكن هناك أسهم حقيقية، كان هناك العديد من الشركات الممولة من رجال الأعمال، والتي كان ينتج عنها الدخل.

وعندما تأسست شركة الهند الشرقية، تغيرت طريقة الاستثمار في هذه الشركات. وهذه الأخيرة أصدرت بدورها أسهماً تدفع أرباحاً على جميع الأرباح التي تكتسب من جميع هذه الرحلات التي قامت بها الشركات، بدلاً من المشاركة لكل رحلة على حدة.

كانت هذه هي أولى الشركات المساهمة بالشكل الحديث، وزاد حجم هذه الشركات في السنوات اللاحقة، وقامت ببيع المزيد من أسهمها وبناء أساطيل أكبر، مما سمح لها بتحقيق أرباح وفيرة.

ولأن الأسهم في مختلف شركات الهند الشرقية كانت تصدر على الورق، فقد كان بإمكان المستثمرين بيع الأوراق المالية للمستثمرين الآخرين، ولم تكن هناك بورصة موجودة. لذلك يتعين على المستثمر البحث عن وسيط لتنفيذ عملية تداول. في إنكلترا على سبيل المثال، قام معظم السماسرة والمستثمرون بأعمالهم في المقاهي المختلفة في جميع أنحاء لندن. وتمت كتابة عملية إصدار الديون والأسهم المعروضة للبيع ونشرها على أبواب المتاجر أو البريد كرسالة إخبارية.

وعلى الضفة الأخرى للأطلسي، بدأت بورصة نيويورك، التي تشكلت من قبل السماسرة تحت شجرة خشبية، ومقرها في وول ستريت. وأدى موقع البورصة أكثر من أي سبب آخر، إلى أن تصبح هي البورصة الرئيسية، وهي مكانة حققتها بورصة نيويورك سريعاً. كان موقع بورصة نيويورك في قلب جميع الأعمال التجارية القادمة من وإلى الولايات المتحدة، وكذلك الوجود الكبير لمعظم البنوك والشركات الكبرى.

واجهت بورصة نيويورك منافسة محلية خطيرة للغاية خلال القرنين التاليين، وارتفعت مكانتها الدولية جنباً إلى جنب مع الاقتصاد الأمريكي الآخذ في الازدهار، وسرعان ما أصبحت أكثر بورصات العالم أهمية. وفي المقابل، برزت لندن باعتبارها البورصة الرئيسية في أوروبا⁽²⁾.

2- التطور التاريخي لسوق الأسهم في دولة الكويت في فترة ما قبل تأسيس شركة بورصة الكويت للأوراق المالية:

يعود تاريخ تأسيس الشركات المساهمة في دولة الكويت إلى عام 1923، وذلك مع بداية تأسيس أول شركة مساهمة، وهي "شركة السيارات لنقل الركاب" بين الكويت والبصرة برأسمال قدره مائة ألف روبية، وقيمة السهم الواحد مائة روبية، والمساهمون فيها من أهل البصرة والكويت⁽³⁾.

وفي سنة 1935 تقدم بعض التجار في الكويت إلى سمو الشيخ/ أحمد الجابر الصباح - أمير دولة الكويت في ذلك الحين بطلب تأسيس شركة النقل والتنزيل، بسبب المتاعب التي كان يعاني منها التجار في التعامل مع الممتهنين لعمل النقل والتنزيل، وتأسست الشركة في تلك السنة برأسمال قدره مائة ألف روبية، وطرح رأسمال الشركة للاكتتاب وغطي بالكامل، بيد أنه نتيجة لانحراف بعض أعضاء اللجنة التأسيسية للشركة عن الهدف من تأسيسها، ولتحقيق منفعة كل الكويتيين منها، فقد قرر المجلس التشريعي الأول تأميم الشركة سنة 1938، وسميت آنذاك مصلحة النقل والتنزيل، ثم عادت وأصبح اسمها شركة النقل والتنزيل بعد حل المجلس سنة 1939.

وقد أخذت حركة تأسيس الشركات تزداد عاماً بعد عام في الكويت نتيجة لتطور الحياة الاقتصادية والاجتماعية، حيث تأسس بنك الكويت الوطني بمرسوم أميري سنة 1952، ثم تبعته بعد ذلك في مارس 1954 شركة الخطوط الجوية الكويتية، ومن ثم أسست شركة السينما الوطنية بمقتضى مرسوم أميري بتاريخ 5 أكتوبر 1954، وشركة ناقلات النفط الكويتية في 1957، ثم أخذت الشركات المساهمة في التزايد، حتى وصلت إلى حوالي (15) شركة مساهمة مع نهاية عام 1959.

(2) المرجع السابق.

(3) أمانة سر مجلس المفوضين (إعداد): مسيرة خصخصة مرفق سوق الكويت للأوراق المالية 2010 - 2020، هيئة أسواق

المال ص، 20 وما بعدها.

وبعد صدور قانون الشركات التجارية رقم (15) لسنة 1960، والذي يُعد أول قانون ينظم إصدار الأوراق المالية والاكتتاب فيها في دولة الكويت.

وفي الاتجاه ذاته، فإنه نتيجة لتطور الحياة الاقتصادية والاجتماعية، ولاستغلال الوفورات المالية، التي بدأت تنمو لدى دولة الكويت والمواطنين، الذين كانوا يضاربون بها في البداية على الأراضي والعقارات، ومن ثم انتقلت هذه المضاربات على أسهم الشركات على شكل صفقات متناثرة بين مالكي الأسهم، وذلك من خلال بيع وشراء الأسهم لمن يملكها، ولمن يمكن أن يقبل على شرائها في المستقبل.

وقد كان التداول يتم من خلال مكاتب وسطاء العقارات وبالمقاهي الشعبية في سوق التجار في منطقة المباركية. حيث شهدت هذه الحقبة تداول الأسهم بالروبيات الهندية ثم بالدينار الكويتي بعد الاستقلال. وذلك من خلال مرحلة التحول من الروبية الهندية إلى الدينار الكويتي - وكانت القيمة الاسمية للسهم الواحد (10 د.ك) لمعظم الشركات، كما كانت صفقات التداول بالأسهم تتم بشكل بسيط جداً، وذلك وفق نظام المفاوضة بين البائع والمشتري لدى مكاتب وسطاء العقارات، وكانت الصفقات تسجل في دفتر رسمي بتوقيع البائع والمشتري، حتى لو كان هذا الدفتر خاص ببيع العقارات.

- بسبب عدم تنظيم مهنة وسطاء بيع وشراء الأسهم آنذاك - حيث كان البائع يقوم بتسجيل الأسهم باسم المشتري، ويقدم للمكتب ما يفيد ذلك من الشركة المباعة أسهمها، فيدفع المشتري المبلغ المطلوب.

وبذلك، يعتبر سوق الأسهم في دولة الكويت أقدم سوق للأوراق المالية في منطقة الخليج العربي.

- صدور القانون رقم (32) لسنة 1970؛ يعتبر أول خطوة هامة نحو تنظيم تجارة الأسهم الكويتية، حيث تشكلت بموجب هذا القانون لجنة استشارية لتنظيم نشاطات سوق الأوراق

المالية، وسن اللوائح الضرورية للاحتفاظ بالقواعد الاقتصادية للبلاد، وإخضاع الشركات الأجنبية للقيام بتسجيل أسهمها.

- **في أغسطس 1971**، أصدرت وزارة التجارة والصناعة القرار رقم (10) لسنة 1971، بشأن تداول الأوراق المالية الخاصة بالشركات المساهمة الكويتية. حيث أسند القرار مهمة تنظيم تداول هذه الأوراق إلى شعبة خاصة للأوراق المالية متفرعة من مراقبة الشركات والتأمين بالوزارة.

- **في فبراير 1972**؛ تم اتخاذ أول مقر للبورصة الكويتية في المنطقة التجارية العاشرة في مدينة الكويت. وقد تولى العاملون في الشعبة المذكورة أعلاه رصد وحصر ما يتم تداوله يومياً من أسهم، وإصدار النشرة اليومية التي تتضمن عدد الأسهم المتداولة وأسعارها وعدد الصفقات التي تمت من خلالها، ثم توزيعها على وسائل الإعلام ومكاتب الوسطاء.

- **في بداية 1976**؛ تم تطوير شعبة الأوراق المالية بوزارة التجارة إلى إدارة مستقلة للإشراف على تداول الأوراق المالية. وفي نوفمبر من العام نفسه؛ صدر القرار الوزاري رقم (61) لسنة 1976 بشأن تنظيم الأوراق المالية الخاصة بالشركات المساهمة الكويتية، حيث تم بموجبه تشكيل أول لجنة للأوراق المالية في المنطقة التجارية الخامسة بمدينة الكويت، حيث شهدت هذه المرحلة تجزئة السهم إلى (10) أسهم (أي 1 د.ك للسهم بدلاً من 10 د.ك).

- **في إبريل 1977**، تم افتتاح أول مقر للبورصة في المنطقة التجارية الخامسة بمدينة الكويت، حيث سميت بسوق الكويت للأوراق المالية. وخلال هذه الحقبة، تم افتتاح سوق ثانوي غير رسمي في جانب كبير من تداولاته نهاية السبعينات تحت مسمى "سوق المناخ"، وقد ظل السوق يعمل وفق القواعد الواردة في القرار الوزاري رقم (61) لسنة 1976، وذلك حتى شهر أغسطس 1983.

- خلال عامي 1977 و1978، شهد سوق الكويت للأوراق المالية أزمة كان من نتائجها تدخل الحكومة لمعالجتها بشراء الأسهم وفقاً لأسعار الإقفال، ثم تلتها أزمة أخرى عام 1982، التي تميزت بالتعامل في أسهم الشركات الخليجية، وبالتعامل الأجل، وهي ما عرفت حينذاك بأزمة سوق المناخ.

- في سبتمبر 1982، تم تأسيس الشركة الكويتية للمقاصة بهدف تنظيم نشاط النقاص والتسوية لعمليات التداول التي أعقبت ما يعرف بأزمة سوق المناخ. وتعتبر الشركة من أقدم شركات النقاص والتسوية في الإقليم.

- في 14 أغسطس 1983؛ صدر المرسوم الأميري الخاص بإعادة تنظيم السوق كمرفق مستقل، يُدار بواسطة لجنة الأوراق المالية وإدارة تنفيذية، وذلك بما يتناسب مع الظروف الاقتصادية للبلاد.

ومنذ افتتاح سوق الكويت للأوراق المالية في موقعه الحالي بشارع مبارك الكبير، والذي شهد أيضاً تجزئة القيمة الاسمية للسهم مرة أخرى إلى عشرة (أي بواقع 100 فلس للسهم الواحد بدلاً من 1 د.ك)، حيث تحول نظام التداول من المفاوضة بين البائع والمشتري المذكور آنفاً إلى نظام المزايمة المكتوبة، وذلك من خلال إعلان أسعار البيع والشراء على اللوحة، حيث يتم التفاوض بعد ذلك بين أصحاب أقل سعر معروض للبيع وأعلى سعر معروض للشراء.

واهتمت إدارة السوق منذ إعادة تنظيمه بتطوير نظام الوساطة باعتباره ركناً أساسياً من أركان منظومة السوق، ويُعد مسؤولاً عن نجاح وانتظام العمل بها. وفي 8 - 8 - 1984 صدر المرسوم الأميري الخاص بإدراج الوسطاء ومعاونيهم في السوق، وقصر المرسوم عمليات الوساطة على الشركات المرخص لها.

- في 27 ديسمبر 1986؛ صدر مرسوم أميري بشأن تنظيم تصفية عمليات تداول الأوراق المالية وغرفة المقاصة في السوق، حيث أوجب المرسوم أن تتولى تصفية المعاملات التي

تجري على الأوراق المالية المسجلة في السوق غرفة مقاصة، تقوم بتحديد مراكز أطراف هذه المعاملات وإجراء مقاصة بين ما لهم وما عليهم من حقوق تجاه بعضهم بعضاً.

ثم جاء قرار لجنة السوق رقم (3) لسنة 1987؛ بشأن غرفة المقاصة، حيث خولها القيام بكافة الإجراءات التي تتطلبها عمليات التقاص.

- في مايو 1987؛ صدر قرار لمدير السوق بشأن تنظيم إجراءات تسجيل ونقل ملكية الأسهم المدرجة، وعُهد إلى الشركة الكويتية للمقاصة تولي مهام غرفة المقاصة في السوق وفقاً لمجموعة من القواعد والإجراءات.

- في مايو 1988؛ أصدر مدير السوق قراراً بشأن إجراءات التقاص على أساس صافي المعاملات التي تجري على الأسهم المسجلة في السوق.

وجاء العدوان العراقي الغاشم ليووقف مسيرة السوق لمدة زادت عن العامين، حيث تم إعادة افتتاح السوق في أواخر شهر سبتمبر 1992، بعد أن اكتملت كافة مرافق السوق من الناحية المالية والإدارية والفنية والمحاسبية.

وفي إطار الاتفاقية الاقتصادية الموحدة لدول مجلس التعاون الخليجي الموقعة بتاريخ 31 - 12 - 2001، والتي تضمنت تطويراً شاملاً لما حققته الاتفاقية الاقتصادية الموقعة بتاريخ 11 نوفمبر 1981، بحيث أصبح يحق لمواطني دول مجلس التعاون تداول أسهم أي من الشركات الكويتية بما فيها البنوك وشركات الاستثمار والتأمين، على أن يكون هذا الحق مكفولاً في حدود (25%) كحد أقصى من أسهم الشركات.

وفي ضوء ما أفرزه التطبيق العملي لأحكام القوانين والمراسيم المنظمة من بعض أوجه القصور في النظام القانوني والتشريعي الحاكم لسوق الكويت للأوراق المالية، خاصة فيما يتعلق بالحاجة إلى تطوير جهة الرقابة عليها، مع توفير قدر أكبر من المرونة في التعامل، والسهولة

في الإجراءات، وإضفاء حماية قانونية على المستثمرين في السوق خاصة الصغار منهم، والحد من التلاعب لتحقيق الربح غير المشروع.

لكل ذلك، فقد رؤي وضع قانون جديد شامل، يأخذ في الاعتبار ما سبق ذكره من تطورات عالمية ومحلية، ومن أوجه القصور؛ بحيث يحل محل التشريعات التي كانت سائدة في ذلك الحين، والتي كانت عبارة عن مجموعة من التشريعات العديدة والمتفرقة.

ولكل ما سبق، فقد صدر القانون رقم (7) لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية، وذلك كنظام تشريعي وقانوني متكامل، ليكون شاملاً لتنظيم أسواق المال بدولة الكويت.

3- التطور التاريخي لسوق الأسهم في دولة الكويت في الفترة من تأسيس شركة بورصة الكويت للأوراق المالية حتى عام 2021:

تأسست شركة بورصة الكويت في إبريل 2014 بموجب قرار مفوضي هيئة أسواق المال رقم (2013/37) بتاريخ 20 نوفمبر 2013. حيث قامت هيئة أسواق المال بتأسيس شركة بورصة الكويت للأوراق المالية بموجب عقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة الموثق برقم (2357) لسنة 2014، لتحل محل سوق الكويت للأوراق المالية⁽⁴⁾.

في 25 إبريل 2016؛ تم تكليف الشركة بإدارة سوق الكويت للأوراق المالية. وفي 5 أكتوبر 2016؛ مُنحت هيئة أسواق المال بصفتها الجهة المنظمة لأنشطة الأوراق المالية الرخصة الرسمية لمزاولة نشاط بورصة الأوراق المالية، مما مهد الطريق لخصخصة شركة البورصة لاحقاً.

(4) بورصة الكويت؛ خطى ثابتة نحو نمو مستدام، التقرير السنوي، 2022.

لعبت بورصة الكويت دوراً محورياً في تطوير سوق رأس المال الكويتي، حيث تبنت أفضل المعايير الدولية في فئتها. كما سعت الشركة لتلبية احتياجات السوق، وتقديم منتجات وخدمات استثمارية تنافسية، بالإضافة إلى إعادة هيكلة السوق وبنيتها التحتية لزيادة الكفاءة والفعالية من خلال زيادة السيولة، ورفع ثقة المستثمرين، وجذب الاستثمارات على المستويين المحلي والدولي.

وتهدف استراتيجية بورصة الكويت إلى تنمية استراتيجية مالية قوية، تتمتع بسيولة ومصادقية عالية، من خلال تطبيق مجموعة من الخطوات التطويرية والمشاريع الهيكلية والتقنية، والتي من شأنها تعزيز مكانة السوق محلياً وإقليمياً وعالمياً، وبشكل يُسهم بفعالية في تحقيق رؤية "كويت جديدة 2035".

والخطوة الأولى التي تم اتخاذها في هذا الإطار؛ هي خصخصة سوق الكويت للأوراق المالية الذي تأسس عام 1983.

ومن خلال هذا المنظور الجديد في البورصة، جاءت الحاجة إلى استراتيجية موضوعة بعناية، والتي لا تستند إلى احتياجات السوق فحسب، ولكن تشمل أيضاً آراء مختلف الأطراف المعنية بسوق المال. وبناء على دراسة متأنية للسوق، اتضح لبورصة الكويت التحديات الرئيسية التي تواجه السوق الكويتي المتمثلة في غياب المحفزات وثقافة الادراج والتدني في السيولة والتقييم، وشح الأبحاث والتقارير التي تغطي السوق، وتأخر وصول المعلومات الجوهرية بسبب الإفصاح اليدوي، بالإضافة إلى غياب الأسواق الرديفة والمنتجات الجيدة، وصعوبة إجراء الصفقات الكبيرة، ووجود نظام وحدات سعرية لا يساهم في تقريب البائع والمشتري.

وقامت بورصة الكويت بتنفيذ العديد من الخطوات لمواكبة الممارسات والمعايير العالية. وحققت من خلال هذه الخطوات العديد من الإنجازات غير المسبوقة، لتكون بذلك قد خطت

معالم مستقبل استثماري مشرق، تكون فيه الكويت وجهة استثمارية إقليمية وعالمية، معتمدة خطة من عدة محاور لتحقيق رؤيتها وأهدافها على النحو التالي:

- خلق قاعدة مصدرين جاذبة بإطلاق عملية تقسيم السوق، وإصدار قواعد إدراج جديدة بهدف رفع السيولة، والتي أسهمت بزيادة اقبال الشركات على الإدراج، وخلق فرص استثمارية بديلة من خلال نظام تداول الأوراق المالية غير المدرجة.

- توسيع قاعدة المستثمرين من خلال التزام الممارسات والمعايير العالمية، وإطلاق الحملات الإعلامية والتوعوية، خلق فرص استثمارية بتنظيم ورعاية المؤتمرات وال جولات التسويقية حول العالم للشركات المدرجة في بورصة الكويت.

- تطوير وطرح منتجات أكثر شمولية من خلال إنشاء وتطوير قواعد المنتجات التي تمنح المستثمر مجالات أوسع للاستثمار تمهيداً لتحويلها إلى منتجات أكثر ربحية.

- تطوير بنية تحتية وبيئة عمل بمعايير عالمية من خلال طرح قواعد إدراج جديدة، مع العمل على توطيد العلاقة مع هيئة أسواق المال والشركات المشاركة في السوق، وزيادة الشفافية من خلال تحديث آلية الإفصاح، وإلزام شركات "السوق الأول" بعمل مؤتمرات محللين ربع سنوية.

ثمة مواعيد زمنية عدة كانت فاصلة فعلاً في مسار أنشطة الأوراق المالية المحلية على وجه العموم، وموضوع خصخصة السوق على وجه التحديد، إذ ترافقت مع تطورات مؤثرة، نوجز أبرزها فيما يلي:

- صدور القانون رقم (22) لسنة 2015 بتعديل بعض أحكام قانون الهيئة بشأن تخصيص أسهم رأس مال شركة البورصة، وتفويض هيئة أسواق المال شركة البورصة بإدارة السوق.

- وفي عام 2015، صدرت اللائحة التنفيذية المعدلة للقانون رقم (7) لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية. وصدر قرار بشأن تفويض شركة بورصة الكويت للأوراق المالية بإدارة الأصول المادية والمعنوية لسوق الكويت للأوراق المالية.
- في إبريل 2016، تولت شركة البورصة مهام تشغيل سوق الكويت للأوراق المالية. وفي أكتوبر 2016، صدر القرار رقم (90) لسنة 2016 بشأن إلغاء ترخيص سوق الكويت للأوراق المالية، وانتهاء العمل بالمرسوم الصادر بتاريخ 14 أغسطس 1983 بتنظيم سوق الكويت للأوراق المالية والقرار رقم (91) في العام نفسه، بشأن الترخيص لشركة بورصة الكويت للأوراق المالية بمزاولة نشاط بورصة أوراق مالية.
- مارس 2017، أعلن عن تشكيل لجنة طرح وتخصيص أسهم رأس مال بورصة الكويت للأوراق المالية. وفي مايو انضمام هيئة أسواق المال إلى المنظمة الدولية لهيئات أسواق المال (الأي إس كيو) IOSCO. وفي سبتمبر ترقية دولة الكويت إلى مصاف الأسواق الناشئة الثانية وفقاً لمؤشر فوتسي راسل (FTSE Russell).
- ديسمبر 2018، تم ترقية دولة الكويت إلى مصاف الأسواق الناشئة الثانية وفقاً لمؤشر أس أند بي (S&P) وفي الشهر ذاته، أعلنت هيئة أسواق المال في الجريدة الرسمية عن إجراءات وأحكام وشروط المزايدة على حصة من أسهم رأس مال شركة البورصة. كما تم تخصيص حصة المزايدة بنسبة (44%) من أسهم رأس المال المصدر لشركة بورصة الكويت للأوراق المالية بواقع (84) مليون سهم، وتخصيص نسبة (6%) لاكتتاب الجهات العامة بواقع (11.5) مليون سهم.
- فبراير 2019، صدر القرار رقم (25) بشأن ترسية المزايدة على الحصة البالغة (44%) من أسهم رأس المال المصدر والمدفوع لشركة بورصة الكويت للأوراق المالية على التحالف المكون من (بورصة أثينا، وشركة الاستثمارات الوطنية، والشركة الأولى للاستثمار،

ومجموعة أرزاق المالية للتمويل والاستثمار وفي الشهر ذاته، اكتتاب المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية في الحصة المخصصة للجهات العامة والبالغة (6%).

- يوليو 2019؛ توقيع عقد إدارة طرح أسهم شركة بورصة الكويت للأوراق المالية للاكتتاب العام للمواطنين الكويتيين. وتمت عملية الطرح خلال الفترة المخصصة لذلك (1 أكتوبر - 1 ديسمبر 2019)، وتم تغطية الطرح بنسبة تفوق (850%).

- ديسمبر 2019؛ إعلان الهيئة عن انتهاء إجراءات تخصيص الأسهم للمواطنين الكويتيين المشاركين في عملية الاكتتاب العام لنسبة (50%) من أسهم رأس المال المصدر والمدفوع لشركة بورصة الكويت للأوراق المالية.

- وفي ديسمبر 2019؛ تم ترقية دولة الكويت إلى مصاف الأسواق الناشئة وفقاً لمؤشر مورجان ستانلي (MSCI). وفي نوفمبر 2020؛ تم استكمال ترقية دولة الكويت إلى مصاف الأسواق الناشئة وفقاً لمؤشر مورجان ستانلي (MSCI).

- وتجدر الإشارة إلى أنه بتاريخ 1 ديسمبر 2019، أصبحت بورصة الكويت، البورصة الوحيدة في الشرق الأوسط المملوكة للقطاع الخاص.

وفي الختام، فقد تم تنفيذ عملية خصخصة أسهم رأس المال المصدر والمدفوع لشركة بورصة الكويت للأوراق المالية على مرحلتين؛ إذ قامت هيئة أسواق المال في فبراير 2019 بالانتهاء من المرحلة الأولى من تخصيص الحصة البالغة (44%) من رأس مال شركة البورصة، بترسية المزايدة على التحالف المكون من كل من بورصة أثينا، وشركة الاستثمارات الوطنية، والشركة الأولى للاستثمار، ومجموعة أرزان المالية للتمويل والاستثمار. وتم تخصيص الحصة المتبقية والبالغة (6%) المخصصة للجهات العامة إلى المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية. وتم تنفيذ المرحلة الثانية في الربع الأخير من 2019 بتوزيع حصة الهيئة البالغة (50%) من أسهم رأس مال الشركة من خلال طرحها للاكتتاب العام على المواطنين

الكويتيين. وعليه أصبحت شركة بورصة الكويت للأوراق المالية مملوكة بنسبة (94%) إلى القطاع الخاص، بينما تحتفظ المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية بالنسبة المتبقية (6%).

وتكمن أهمية إنجاز خصخصة بورصة الكويت للأوراق المالية، في أنه وضع سوق الكويت للأوراق المالية، بعد فترة زمنية تفوق عن الثلاثين عاماً من إنشائه على الطريق، ليتم إدارته من قبل القطاع الخاص، وتحوله من كيان حكومي إلى شركة تدار على النمط التجاري. وهو تحول استراتيجي في مسار أنشطة الأوراق المالية، حيث تعتبر خصخصة البورصة خطوة مهمة نحو تحقيق الأهداف التنموية الوطنية الطموحة المحددة في رؤية الكويت 2035، وستمنح القطاع الخاص دوراً أقوى وفرصة أكبر لتطوير الاقتصاد الوطني.

ثانياً - هيئة أسواق المال:

في ضوء التطورات العالمية التي شهدتها أسواق رأس المال، وعلى رأسها سقوط الحواجز والقيود، التي كانت تعوق حركة رأس المال بين الاقتصادات المختلفة، وظهور ملامح نظام عالمي جديد تسوده المنافسة وحرية التجارة، وإكمالاً للإطار القانوني والتنظيمي له تحت مظلة منظمة التجارة العالمية واتفاقيات التجارة الدولية.

وكذلك في ضوء التطورات التي شهدتها السوق الكويتية من نجاح بسبب ما تم تنفيذه من بيع الحكومة لجزء كبير من أسهمها للقطاع الخاص، وما نتج عن ذلك من توسيع قاعدة الملكية وتزايد أعداد المستثمرين في سوق الكويت للأوراق المالية من أفراد وأشخاص اعتبارية، وانتشار الشركات العاملة في مجال الأوراق المالية، وتشابك المعاملات فيما بينها.

وما أفرزه التطبيق العملي لأحكام القوانين والمراسيم المنظمة من بعض أوجه القصور في النظام القانوني والتشريعي الحاكم لسوق الكويت للأوراق المالية خاصة فيما يتعلق بالحاجة إلى تطوير جهة الرقابة عليها، مع توفير قدر أكبر من المرونة في التعامل، والسهولة في

الإجراءات، وإضفاء حماية قانونية على المستثمرين في السوق خاصة الصغار منهم، والحد من التلاعب لتحقيق الربح غير المشروع.

لكل ذلك، فقد رؤي وضع قانون جديد شامل، يأخذ في الاعتبار ما سبق ذكره من تطورات عالمية ومحلية ومن أوجه القصور، بحيث يحل محل التشريعات التي كانت سائدة في ذلك الحين، والتي كانت عبارة عن مجموعة من التشريعات العديدة والمتفرقة.

واسترشاداً بالتشريعات السارية في كثير من الاقتصادات العربية والأجنبية؛ فقد كان من المناسب إنشاء هيئة لأسواق المال في دولة الكويت، لتمثل عنصر التوازن بين أركان أسواق رأس المال، تضبط إيقاعها، وتحقق توازنها، وتمارس الرقابة عليها، وتضمن سلامة أدائها، خاصة وأن الكثير من الدراسات التي تناولت إصلاح وتطوير سوق الكويت للأوراق المالية؛ قد طالبت بهذا النهج، كما أوصت به الدراسات التي أعدتها المنظمات الدولية المعنية ومنها صندوق النقد الدولي.

لكل ذلك، فقد صدر القانون رقم (7) لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية، وذلك كنظام تشريعي وقانوني متكامل ليكون شاملاً لتنظيم أسواق المال بدولة الكويت. وتم بموجبه إلغاء جميع التشريعات المتعددة، والتي كانت تحكم سوق رأس المال. كما حرص المشرع على إلغاء أي نص يتعارض مع أحكام هذا القانون أياً كان موضع هذا النص تقديراً لكون أحكامه هي أحكام قانون خاص بشأن أسواق المال، يسمو في تطبيقه أي قانون آخر خاص أو عام.

ونصت المادة (154) من القانون المذكور على اعتبار سوق للأوراق المالية بورصة مرخصة، وعليه توفيق أوضاعه وفقاً للقانون. ونصت المادة (156) من القانون على أيلولة أصول السوق المادية والمعنوية للهيئة، كما نصت على أن تقوم الهيئة بتكليف لجنة استشارية يباط بها تقييم أصول السوق، وتحديد ما يؤول منه للهيئة، وما يبقى منه لدى السوق. كما نصت المادة (33) على أن تمنح الهيئة ترخيص بورصة لشركة مساهمة تحل محل سوق

الكويت للأوراق المالية، ويحدد رأس مال هذه الشركة بقرار من مجلس المفوضين، ويكون نشاطها مقصوراً على تشغيل بورصة الأوراق المالية، وتكون الهيئة مكلفة بتأسيس هذه الشركة.

التأسيس:

"هيئة أسواق المال" هيئة مستقلة تتمتع بالشخصية الاعتبارية، يشرف عليها وزير التجارة والصناعة، أنشئت بموجب القانون رقم (7) لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية الصادر في (21) فبراير عام 2010، والمنشور في الجريدة الرسمية بتاريخ (28) فبراير 2010، وتتولى الهيئة تنظيم أنشطة الأوراق المالية والإشراف والرقابة على الجهات الخاضعة لرقابتها.

- القانون 2014/108

تعديل بعض أحكام القانون 2010/7

صدر بتاريخ 23 يوليو 2014

نُشر في الجريدة الرسمية بتاريخ 10 أغسطس 2014

- القانون 2015/22

- تعديل بعض أحكام القانون 2010/7

- صدر بتاريخ 4 مايو 2015

- نُشر في الجريدة الرسمية بتاريخ 10 مايو 2015

- المادة 2 من القانون 2010/7

تنشأ هيئة عامة مستقلة، تتمتع بالشخصية الاعتبارية، يُشرف عليها وزير التجارة والصناعة، تسمى (هيئة أسواق المال).

- المادة 1 - 1 من الكتاب الثاني للائحة التنفيذية:

تتمتع الهيئة بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري، ويشرف عليها الوزير المختص. ويكون للهيئة حق التقاضي وإبرام العقود، وحق تملك الأموال العقارية والمنقولة، وإجراء سائر التصرفات القانونية من أجل تحقيق أهدافها⁽⁵⁾.

الأهداف الأساسية للهيئة:

تضمنت المادة الثالثة من القانون رقم (7) لسنة 2010 أهداف الهيئة، وهي كالتالي:

- 1- تنظيم نشاط الأوراق المالية بما يتسم بالعدالة والتنافسية والشفافية.
- 2- توعية الجمهور بنشاط الأوراق المالية والمنافع والمخاطر والالتزامات المرتبط بالاستثمار في الأوراق المالية وتشجيع تنميته.
- 3- توفير حماية المتعاملين في نشاط الأوراق المالية.
- 4- تقليل الأخطار النمطية المتوقعة حدوثها في نشاط الأوراق المالية.
- 5- تطبيق سياسة الإفصاح الكامل بما يحقق العدالة والشفافية، ويمنع تعارض المصالح واستغلال المعلومات الداخلية.
- 6- العمل على ضمان الالتزام بالقوانين واللوائح بنشاط ذات العلاقة بنشاط الأوراق المالية.

(5) هيئة أسواق المال؛ التقرير السنوي الحادي عشر، 2021 - 2022 ص ص 23 - 24.

مجلس المفوضين:

يعتبر مجلس المفوضين أعلى سلطة في الهيئة، وهو المسؤول عن كل القرارات الصادرة عنها سواء كانت تشريعية أم رقابية أم تنفيذية. ووفقاً لما ورد في المادة (4) في الفصل الثاني من القانون رقم (7) لسنة 2010، فإن مجلس مفوضي الهيئة يختص بالآتي⁽⁶⁾:

- 1- إصدار اللوائح والتعليمات اللازمة لتنفيذ القانون، كما يعمل على القيام بإصدار التوصيات والدراسات اللازمة لتطوير القوانين التي تساعد على تحقيق أهداف الهيئة.
- 2- إصدار التراخيص لبورصات الأوراق المالية والأنشطة ذات الصلة، ومراقبة نشاطها.
- 3- إصدار التراخيص لعضوية بورصات الأوراق المالية، والتراخيص للعاملين بها، وكل من يعمل في إدارة نشاط الأوراق المالية، ومنها: شركات إدارة الأصول، وصناديق الاستثمار، وشركات الوساطة المالية، وشركات حفظ الأوراق المالية، وأمانة الاستثمار، ومؤسسات الخدمات الاستشارية وغيرها.
- 4- تنظيم الترويج لصناديق الاستثمار وغيرها من أنظمة الاستثمار الجماعي.
- 5- تنظيم الاكتتاب العام والخاص للأوراق المالية الكويتية وغير الكويتية، والإشراف والرقابة عليها.
- 6- تنظيم عمليات الاستحواذ والاندماج والرقابة عليها.
- 7- وضع قواعد الرقابة والتنظيم الذاتي في نشاط الأوراق المالية.
- 8- الموافقة على كافة القواعد والضوابط التي تضعها إدارة البورصة لمباشرة أعمالها واعتمادها.

(6) هيئة أسواق المال؛ التقرير السنوي الأول، للسنة المالية (2010-2011)، والسنة المالية (2011-2012)، ص 11.

9- وضع قواعد الالتزام بأخلاقيات المهنة والكفاءة والنزاهة لدى الأشخاص المرخص لهم واعتمادها.

10- توفير النظم الملائمة لحماية المتعاملين، والعمل على الحد من الممارسات غير الملائمة وغير القانونية وغير العادلة في نشاط الأوراق المالية.

11- التعاون مع الهيئات الرقابية والمؤسسات الأجنبية المثلثة، فيما يتصل بالتنظيم والتنسيق والمشاركة بالأنشطة المشتركة.

12- القيام بكافة المهام والاختصاصات الموكلة إليه في القانون رقم (7) لسنة 2010، أو أي قانون آخر، بهدف تلافي اضطراب السوق.

13- إصدار جميع القرارات التي تدخل في اختصاصات الهيئة واللائحة لتنفيذ أحكام القانون رقم (7) لسنة 2010، ولله أن يفوض في بعض هذه الاختصاصات.

14- وضع القواعد الخاصة والنظم والإجراءات التي يتطلبها نشاط كل شخص يعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية.

ثالثاً - مجال التخطيط الاستراتيجي للهيئة:

كان من الأهمية البالغة، توجه الهيئة لتبني استراتيجية شاملة، ترسم آفاق الأهداف المنشودة وفق كافة قطاعاتها، وذلك سعياً من أجل تكوين رؤية شاملة، وتشكيل إطار تطويري شامل، ووضع خارطة طريق لتحقيق أهداف الخطة الممتدة بين عامي (2012 - 2015)، وهذا يتضمن وضع الخطوط العريضة لتلك الأهداف، وكذلك للمبادرات الرئيسية في إطار النهج الاستراتيجي، الذي يعمل على تحديد الاتجاه المستقبلي للهيئة، وأهدافها الاستراتيجية متوسطة وقصيرة الأجل، وسياساتها ومبادراتها لتحقيق تلك الأهداف، والتي تحول الطموحات

والغايات إلى برامج عمل قابلة للتحقيق عبر أجهزتها العاملة، مع الأخذ بعين الاعتبار حجم التحديات الراهنة والمستقبلية.

ولاستراتيجية الهيئة التي تم الإعداد لها خلال المرحلة التأسيسية أهمية مضاعفة لاعتبارات عديدة؛ فهي من ناحية أولى - تمثل الاستراتيجية التأسيسية المرافقة لأولى خطوات إنشاء الهيئة، لتشكل بذلك الركيزة الأساسية لما يعقبها من استراتيجيات.

من ناحية ثانية - فإنها تضع الأطر العامة والخطوط العريضة لأهداف الهيئة بعيدة المدى، وقيمها ورسالتها ورؤيتها بعد إجراء تحديد دقيق لمعطيات ومتطلبات واقع سوق المال المحلي الراهن. فالاستراتيجية وفق هذه الاعتبارات؛ تمثل النواة الحقيقية لتفعيل توجهات الهيئة الهادفة إلى جعل هيئة أسواق المال نواة اقتصاد محلي متطور وفعال، تسهم بقسط وافر في تطوير أداء وكفاءة سوق رأس المال الوطني⁽⁷⁾.

وحددت الخطة الاستراتيجية للهيئة خمسة أهداف استراتيجية، جعلتها في مقدمة أولوياتها، تنبثق عنها جملة من الأهداف الفرعية، تتأهز السبعة عشر هدفاً، ويمكن إيجاز الأهداف الاستراتيجية بالآتي:

- تطوير وتعزيز كفاءة البنية التشريعية لأسواق المال.
- الارتقاء بكفاءة وفاعلية المنظومة الإشرافية والرقابية للهيئة وإنفاذ القانون.
- تنمية الوعي الاستثماري والقانوني وإرساء قواعد السلوك المهني.
- الإرتقاء بأداء الهيئة ورفع مستوى كفاءة وفاعلية الأداء المؤسسي لأجهزتها.

(7) هيئة أسواق المال؛ التقرير السنوي الثاني، للسنة المالية (2012 - 2013)، ص ص 51 - 54.

1- المنطلقات الرئيسية للخطة الاستراتيجية الأولى:

ترتكز استراتيجية الهيئة على ثلاثة منطلقات أساسية، وتوجز بالتالي:

المنطق الأول - الرغبة السامية وخطة التنمية (2009 - 2014):

إن تنويع مصادر الدخل والناتج المحلي الإجمالي بدولة الكويت من خلال تطوير وتنويع الهيكل الاقتصادي، لتحويل الكويت إلى مركز مالي كأحد المشروعات الاستراتيجية في خطة التنمية الخمسية؛ يُعد ترجمة لرؤية صاحب السمو أمير البلاد الراحل المغفور له بإذن الله الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، الذي اعتبره سموه هدفاً استراتيجياً، ويمثل الخيار الحيوي للكويت في ظل أحادية الموارد المرتكزة أولاً وأخيراً على ثروة قابلة للنضوب.

وتركزت بعض سياسات الخطة الخمسية آفة الذكر على تحسين الوضع التنظيمي للاستثمار المالي، والتحول إلى صناعة إدارة الثروات وإدارة الأصول المالية، بالإضافة إلى تطوير قدرات القائمين في هذا المجال، وتطوير أسواق داعمة مثل الصكوك والسندات وتمويل المشاريع والرهن العقاري. وهي بمجملها سياسات تتلاقى بصورة كبيرة مع توجهات الهيئة ومهامها وأهدافها.

المنطق الثاني - قانون إنشاء الهيئة:

وضع القانون رقم (7) لسنة 2010 الأهداف الأساسية للهيئة، وحددها بستة أهداف، تمثل الإطار العام للتوجهات الاستراتيجية للهيئة، وهي:

- تنظيم نشاط الأوراق المالية بما يتسم بالعدالة والتنافسية والشفافية.
- توعية الجمهور بنشاط الأوراق المالية والمنافع والمخاطر والالتزامات المرتبطة بالاستثمار في الأوراق المالية، وتشجيع تنميته.

- توفير حماية المتعاملين في نشاط الأوراق المالية.
- تقليل الأخطار النمطية المتوقع حدوثها في نشاط الأوراق المالية.
- تطبيق سياسة الإفصاح الكامل بما يحقق العدالة والشفافية، ويمنع تعارض المصالح واستغلال المعلومات الداخلية.
- العمل على ضمان الالتزام بالقوانين واللوائح ذات العلاقة بنشاط الأوراق المالية.

المنطلق الثالث - رؤى وتوجهات مجلس المفوضين حول دور هيئة أسواق المال:

تأتي التوجهات المحددة في خطة الهيئة الاستراتيجية مواكبة للدور المرسوم والمحدد للهيئة بإعتبارها حلقة وصل أساسية بين مختلف العناصر الفاعلة داخل بيئة الاستثمار والأعمال في الدولة. إذ يرى مجلس المفوضين بأن من مهام الهيئة العمل على الارتقاء بأسواق المال في الكويت وتطوير أدائها، وتحسين كفاءة بيئة الأعمال في السوق الكويتي، وتحقيق آمال الوسط الاستثماري، بما يتماشى وسياسات الدولة التنموية، وذلك من خلال:

- خلق بيئة استثمارية منظمة جاذبة لرؤوس الأموال.
- الارتقاء بمستوى الشفافية والسلامة الاستثمارية والاستثمار المؤسسي.
- استحداث أدوات استثمارية متعددة تواكب ما هو قائم في الأسواق العالمية، وبما يتلاءم مع المناخ الاستثماري في دولة الكويت.
- التعاون مع المؤسسات التشريعية والرقابية لتطوير أسواق رأس المال.

محاور وأهداف الخطة الاستراتيجية الأولى:

ترتكز الخطة الاستراتيجية الأولى على ستة محاور رئيسية، يعالج كل منها مجالاً رئيسياً من مجالات العمل الأساسية في هيئة أسواق المال، والتي ترتبط بهيكل أهداف الخطة، الذي

ينشق عنه جملة من المشاريع والمبادرات الموزعة على محاور الخطة، والتي تم حصرها في سبعة برامج رئيسية.

وبالنتيجة فإن الخطة الاستراتيجية تبلورت بناء على المنطلقات والرؤى المستقبلية لدور الهيئة في المحاور التالية المبينة في الجدول رقم (1).

الجدول رقم (1)

دور هيئة أسواق المال في محاور الخطة الاستراتيجية الأولى

المحور	البرنامج	عنوان البرنامج
المحور التشريعي	برنامج (1)	تطوير التنظيم القانوني
محور التنظيم	برنامج (2)	هيكلية التنظيم
	برنامج (3)	تخصيص البورصة
محور الرقابة	برنامج (4)	التميز الرقابي
محور التنمية	برنامج (5)	رؤية تنمية لأسواق المال
محور التوعية	برنامج (6)	التوعية ومحو الأمية الاستثمارية
المحور المؤسسي	برنامج (7)	التنمية البشرية والابداع المؤسسي

المصدر - هيئة أسواق المال؛ التقرير السنوي الثاني، للسنة المالية (2012-2013)، ص 54.

وقد تم تنظيم وتسلسل المحاور المذكورة في الجدول رقم (1) على أسس منطقية، تراعي التكاملية في تنفيذ الخطة، إذ يأتي في مقدمتها المحور التشريعي الذي يشكل غطاءً تشريعياً لمختلف جوانب العمل الفنية المشمولة في المحاور الأساسية الأخرى بما فيها التنظيمية والرقابية.

ويتبع ذلك محور التنظيم، الذي يتناول جانبين رئيسيين في الوقت ذاته: هيكلية تنظيم الهيئة وتخصيص سوق الأوراق المالية. أما المحور الثالث فيتناول جانباً بالغ الأهمية في

مجال أنشطة الأوراق المالية وهو الجانب الرقابي، يليه جانب رابع يتناول التوجهات التنموية لأسواق المال وإدارة مخاطرها، أما المحور الخامس فيتناول الجانب التوعوي، يليه الجانب المؤسسي الذي يتناول جانبي التنمية البشرية والإبداع المؤسسي، التي تمثل الدعائم الأساسية التي تقوم عليها التنمية المستدامة للهيئة، كونها تمثل القاعدة الصلبة التي تنطلق منها جهود التطوير التنظيمي والتنمية الإدارية والبشرية.

هذا، وقد تطلب إنجاز البرامج التنفيذية للاستراتيجية ومناقشتها مع قطاعات الهيئة وإداراتها المختلفة تنفيذ أكثر من خمس وعشرين ورشة عمل.

وسعيًا لتبسيط إجراءات مراجعة تنفيذ الاستراتيجية؛ تمت صياغة برامجها التنفيذية على شكل مصفوفة برامج وفق أسس واضحة ومخرجات محددة، تم فيها تحديد كافة مكونات الخطة الاستراتيجية بما في ذلك الجهة المسؤولة عن التنفيذ، والفترة الزمنية اللازمة للإنجاز، ودرجة الأولوية، والاحتياجات التقديرية للتنفيذ.

2- الخطة الاستراتيجية الثانية لهيئة أسواق المال للأعوام (2018 – 2023):

اتجه اهتمام أول الخطط الاستراتيجية لهيئة أسواق المال قبل عام 2018 في المرحلة التأسيسية على وضع الأطر التنظيمية والتشريعية والرقابية اللازمة بالتزامن مع استكمال البنية التحتية للهيئة، دون أن يعني ذلك عدم تحقيق إنجازات على قدر كبير من الأهمية؛ كأصدار اللائحة التنفيذية لقانون إنشاء الهيئة، وبدء مسارات خصخصة سوق المال، وترقية بورصة الكويت على بعض المؤشرات العالمية، وتوفيق أوضاع الأشخاص المرخص لهم.

وفي نهاية مارس 2023، اختتمت الخطة الاستراتيجية الثانية (2018 – 2023)، وهي كانت تهدف بالأساس أبعاداً استراتيجية أكثر شمولاً من الأولى. فالخطة الاستراتيجية الثانية أفضت إلى نتائج بارزة، تشير الإحصائيات الخاصة بما تم تنفيذه إلى إنجاز المشاريع الاستراتيجية التالية⁽⁸⁾:

(8) هيئة أسواق المال؛ التقرير السنوي الحادي عشر (2021-2022)، ص ص 38 - 43.

- مشروع مجلة هيئة أسواق المال التوعوية الالكترونية.
- مشروع الاختبارات التأهيلية للوظائف واجبة التسجيل بالتعاون مع معهد CISI.
- مشروع طرح وتخصيص أسهم رأس مال شركة بورصة الكويت للأوراق المالية.
- مشروع توفيق أوضاع الشركة الكويتية للمقاصة وتطبيق نظام ما بعد التداول.
- مشروع نظام الإفصاح الالكتروني XBRL.
- مشروع تعليمات كفاية رأس المال.
- مشروع وضع الضوابط والمتطلبات الخاصة بإصدار الترخيص لكل من (CCP,SSF,CSD).
- مشروع تطوير عمليات القطاع القانوني.

ونوجز واقع المشاريع قيد الإنجاز في الجدول رقم (2)، ومستوى تنفيذها ساعة إعداد التقرير السنوي الحادي عشر لهيئة أسواق المال (2021 - 2022).

الجدول رقم (2)

مشاريع قيد الإنجاز في الخطة الاستراتيجية

الثانية (2018 - 2023)

المشروع	البرنامج	خطة التنمية	موعد الإنجاز النهائي المخطط
تطوير منهجية التخطيط الاستراتيجي لهيئة أسواق المال			مايو 2023
مشروع استكمال تأسيس أكاديمية أسواق المال - الكويت		خطة التنمية	مارس 2024
إنشاء المقر الدائم لهيئة أسواق المال			مارس 2024

نظام إدارة الموارد المؤسسية (ERP)	التحول الرقمي		فبراير 2023
تطوير وميكنة خدمات الهيئة الخارجية	التحول الرقمي		يونيو 2022
مشروع تطوير نظام الإفصاحات الالكتروني IFSAH 2.0			مارس 2024
تأهيل المنتجات المالية المستحدثة	تطوير منظومة سوق المال	خطة التنمية	يونيو 2024
تأهيل كيانات البنى التحتية (CCP, CSD, SSF)	تطوير منظومة سوق المال	خطة التنمية	يونيو 2024
تأهيل مقدمي خدمات الأوراق المالية	تطوير منظومة سوق المال	خطة التنمية	يونيو 2024
تنفيذ الحسابات الفرعية وتطوير أنظمة الرقابة	تطوير منظومة سوق المال	خطة التنمية	يونيو 2024

المصدر - هيئة أسواق المال؛ التقرير السنوي الحادي عشر، (2021 - 2022)، ص 40.

الحوكمة:

وهيئة أسواق المال من أوائل المتبنين لمبادئ الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات. ومن أجل مساعدة الشركات المدرجة في تبنيها للمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة؛ نشرت بورصة الكويت دليلاً محدثاً للإفصاح عن الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات.

وفي الاتجاه ذاته، فإنه إلى جانب إدراج الشركات الكويتية في المؤشرات العالمية مثل مؤشر (FTSE) وداو جونز للأسواق الناشئة، وكذلك مؤشر (MSCI) للأسواق الناشئة؛ فقد أضيفت بعض الشركات إلى المؤشرات البيئية والاجتماعية والحوكمة التابعة لهذه المؤسسات أيضاً. وتشمل هذه المؤشرات: مؤشر (MSCI ESG) ومؤشر (FTSE4 Good)، على العديد من الشركات المحلية، مما يدل على الوعي بالأهمية التي يوليها المستثمرون لمقاييس البيئة والمجتمع والحوكمة.

وفي أكتوبر 2021، أطلقت هيئة أسواق المال استراتيجية التحول الرقمي، وذلك لأجل وضع استراتيجية وطنية للشمول المالي بالتعاون مع جهات وطنية عديدة. وبدأت أولى خطواتها مع إطلاق استبيان للشمول المالي على موقع الهيئة الإلكتروني في مارس 2023 للوقوف على واقع الشمول المالي في الكويت.

ونشرت بورصة الكويت أول تقرير مستقل لها عن الاستدامة عام 2022، عرضت فيه لاستراتيجية الشركة ومبادراتها لتعزيز الاستثمار المستدام.

وفي إطار ذي صلة بتطوير منظومة السوق، ثمة توجه استراتيجي للهيئة، تم الإعلان عنه مؤخراً، يتمثل في تأسيس أكاديمية متخصصة بأسواق المال بهدف رفع كفاءة تلك الأسواق، وتطوير وتنمية الاقتصاد المعرفي ذي الصلة بقطاع أنشطة الأوراق المالية، وتأهيل الكوادر البشرية العاملة في هذا القطاع وتنمية مهاراتها وقدراتها.

3- الخطة الاستراتيجية الثالثة لهيئة أسواق المال للأعوام (2023/2024 - 2026/2027):

يمثل إعداد الخطة الاستراتيجية الثالثة للهيئة أحد مخرجات مشروعها لتطوير منهجيتها للتخطيط الاستراتيجي، حيث تم إطلاق أعمال تلك الاستراتيجية في مارس 2022، مع اعتماد المدير التنفيذي للهيئة لخطة إعدادها المقترحة، وإصدار قرار تشكيل فريق داخلي من كوادر الهيئة المتخصصة وفق القرار الإداري رقم (23) لسنة 2022، لتنفيذ عملية إعداد وتصميم ثالث استراتيجيات الهيئة، والتي ستغطي التوجهات المستقبلية للهيئة للسنوات الأربع (2023/2024 - 2026/2027)، وتمتد أعمال الفريق حتى مارس 2023، ليتم بدء العمل في الاستراتيجية الثالثة فور انتهاء استراتيجية الهيئة الحالية.

وتجدر الإشارة إلى قيام الهيئة - وقت إعداد التقرير - بالإعداد لاستطلاع آراء ممثلي الأشخاص المرخص لهم، والشركات المدرجة في بورصة الكويت، وخبراء الاقتصاد بشأن هذه الخطة الاستراتيجية.

أما بالنسبة لأبرز الاعتبارات التي تحرص الهيئة على مراعاتها لدى إعداد استراتيجيتها تلك؛ فتتمثل في المواءمة مع الخطط التنموية للدولة، وتبني التوجهات المطورة لسوق رأس المال المحلي، وضمان الاستمرارية المطلوبة للتكامل مع توجهات الاستراتيجية الراهنة، وبما ينعكس إيجاباً على تطوير حجم وجاذبية وتنافسية السوق المحلي.

ويمكن إيجاز أبرز توجهات الخطة الاستراتيجية الثالثة للهيئة، بالآتي ⁽⁹⁾:

توجهات الخطة الاستراتيجية الثالثة:

- 1- المساهمة في رؤية دولة الكويت وخطة التنمية.
- 2- تطوير أسواق مال متقدمة.
- 3- التميز المؤسسي.
- 4- تعزيز الشمول المالي.
- 5- التحول الرقمي.
- 6- تطوير الصناعة الإسلامية في قطاع أسواق المال.
- 7- التعاون المحلي والإقليمي والدولي.
- 8- تحسين ترتيب دولة الكويت في المؤشرات الدولية.
- 9- تبني التقنيات الحديثة وتحفيز الابتكار في مجال عمل الهيئة الرقابي والإشرافي.
- 10- الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية.

(9) التقرير السنوي الحادي عشر (2021/2022)، مرجع سابق، ص 44.

خارطة طريق:

تزامن موعد إسدال الستار على السنة المالية السابقة للهيئة في الحادي والثلاثين من شهر مارس 2023، مع انتهاء أجل خططها الاستراتيجية الثانية للأعوام (2018 – 2023)، ليكون الثاني من أبريل 2023 موعداً استثنائياً مهماً، مع إطلاقها استراتيجيتها الثالثة الممتدة لسنوات أربع تنتهي بتاريخ 31 مارس 2027.

تعتبر الهيئة استراتيجيتها الثالثة استكمالاً لما تم إنجازه في استراتيجيتها السابقتين، مع أخذها بعين الاعتبار متطلبات المرحلة القادمة، ومواكبة المستجدات المحلية بما يتسق وتوجهات الدولة التنموية في إطار رؤية الكويت 2035، إضافة إلى المتغيرات الدولية المتصلة بأنشطة الأوراق المالية.

وتُعد الاستراتيجية الثالثة خارطة طريق موجهة لتوجيه الموارد وتوحيد الجهود بما يضمن اتساق الأعمال للوصول إلى الأهداف المتوخاة في نهاية الخطة، وذلك تنفيذاً للمنهجية الاستراتيجية الجديدة للهيئة، التي تأتي تنفيذاً لمشروعها الخاص بتطوير منهجية التخطيط الاستراتيجي الذي أطلقته في سبتمبر من عام 2020.

ثلاثة ركائز رئيسية:

تقوم الاستراتيجية الثالثة على ثلاث ركائز رئيسية⁽¹⁰⁾، يندرج من ضمنها عدد من الأهداف الاستراتيجية، ليتم من خلالها تكثيف وتركيز الجهود لتحقيق مستهدفات الخطة، ويتم قياسها عن طريق عدد من المؤشرات الرئيسية.

(10) "هيئة الأسواق تدشن خططها الاستراتيجية الثالثة"، تقرير منشور في جريدة القبس، بتاريخ 2 أبريل 2023.

ويتفرع من كل هدف مبادرات رئيسية، ينبثق منها عدد من المبادرات الفرعية، لتحقيق رؤية الخطة في توفير بيئة تنظيمية آمنة وممكنة لتطوير وتنمية أسواق رأس المال في الكويت إلى أسواق متطورة، تسهم في تنمية الاقتصاد الوطني.

1- الركيزة الأولى: تنمية أسواق المال من خلال مواصلة تطوير منظومة السوق، وتطوير الأطر التشريعية والتنظيمية وفق الاتجاهات الحديثة في أسواق المال، وتحفيز الإدراجات النوعية في البورصة، وتشجيع الاستثمار المؤسسي بما يحقق معدلات السيولة المرغوبة لدى المشاركين في أسواق رأس المال.

2- الركيزة الثانية: مواصلة جهود المحافظة على ترسيخ مكانة الهيئة، وإدارة شبكة علاقاتها على كل المستويات، عن طريق المساهمة الفعالة في تعزيز العلاقات على المستويات الثلاثة المحلي والإقليمي والدولي، وتفعيل الاتفاقيات المشتركة، وإبراز مكانة الهيئة محلياً وإقليمياً ودولياً، وكذلك الاستمرار برفع مستويات الوعي والمعرفة الاستثمارية والقانونية، ودعم أمن المعلومات لمتعاملي أنشطة الأوراق المالية كافة، إضافة إلى نشر مفاهيم الشمول المالي.

3- الركيزة الثالثة: تهدف الهيئة إلى بلوغ التمكين المؤسسي، بعد ما حققت "تميزاً مؤسسياً" في استراتيجياتها السابقة، من خلال قيامها بتحديد مؤشرات أداء للرئيسي من أعمالها، وتوصلها لنظام محكم لإدارة مخاطرها، واستخدام أحدث الأنظمة الآلية المساعدة، وتوظيف التقنيات الحديثة في جوانب التحول الرقمي والتمكين التقني بالاتساق مع التوجهات الحديثة وتوجهات الدولة، من أجل تطبيق أفضل الممارسات العالمية ذات الصلة بعملياتها الإدارية والمالية، وإحكام عمليات الرقابة الداخلية.

وبعد عرض الركائز الثلاث، تجدر الإشارة إلى أن الركيزة الأولى تنمية أسواق المال هي الأهم - دون أن يعني ذلك الإقلال من الركيزتين الأخريين - وأهمية "تنمية أسواق المال" لا باعتبار تلك التنمية إحدى أهداف الهيئة المحددة في قانون إنشائها فحسب، بل نظراً لما يعني

العمل في إطارها من تطوير لمنظومة أسواق المال كاملة لمواكبة أفضل الممارسات العالمية، وتعزيز مستوى جاذبية السوق، والارتقاء بكفاءة أعمال المؤسسات المعنية بالتداول، والتفاصيل، والتسوية، وحفظ الأوراق المالية، والإسهام في توفير البيئة الاستثمارية الجاذبة، وتفعيل الأطر التنظيمية المتفقة مع ممارسات الاستدامة، واستهداف إدراجات نوعية، وغيرها.

إلا أن الجانب الأبرز في مستهدفات هيئة أسواق المال المتعلقة بتنمية أسواق المال؛ فتتمثل في ترقية سوق المال الكويتي إلى مستوى الأسواق الناشئة المتقدمة على مؤشر "فوتسي" خلال المرحلة المقبلة، والذي يمثل في ذات الوقت أبرز تحديات الاستراتيجية الثالثة، خاصة وأن هذه الترقية لم يبلغها أي سوق عربي أو شرق أوسطي (باستثناء إسرائيل)، مما يجعل من هدف الهيئة هذا حال نجاحها في تحقيقه سبقاً عربياً وإقليمياً شرق أوسطياً، بعدما نجحت الهيئة في ترقية سوق المال إلى مستوى الأسواق الناشئة وفق معايير التصنيف للوكالات الدولية المعتمدة. وتحقيق هذا الهدف الاستراتيجي المحوري، لن يتحقق بجهود هيئة أسواق المال منفردة، بل بتعاون وتضافر جميع أطراف منظومة السوق دون استثناء وغيرهم من الجهات، فهو عمل جماعي يعود بالنفع والفائدة على دولة الكويت (11).

أهداف مشتقة من الركائز الثلاث:

الركائز الثلاث للاستراتيجية الثالثة، تقضي إلى تسعة أهداف استراتيجية (12):

- 1- تطوير منظومة السوق.
- 2- تطوير الأطر التشريعية والتنظيمية وفق الاتجاهات الحديثة في أسواق المال.
- 3- تحفيز عمليات الإدراج النوعي في السوق المالي، وتشجيع الاستثمار المؤسسي.
- 4- تعزيز التعاون المحلي والإقليمي والدولي.

(11) "خارطة طريق للهيئة... وسعي إلى سبق إقليمي شرق أوسطي"، تقرير منشور في مجلة هيئة أسواق المال التوعوية الالكترونية، العدد 12.

(12) "الهيئة تطلق استراتيجيتها الثالثة" تقرير منشور في مجلة هيئة أسواق المال التوعوية الالكترونية، العدد 12.

5- رفع مستوى الوعي والمعرفة في المجال الاستثماري والقانوني وأمن المعلومات لكافة المتعاملين في أنشطة الأوراق المالية.

6- تحسين الكفاءة والفعالية التنظيمية والاجرائية.

7- تنمية قدرات وموارد الهيئة البشرية وتحسين بيئة العمل الداخلية.

8- تنظيم الاستفادة من قدرات وموارد الهيئة المالية بالشكل الأمثل.

9- توظيف واستغلال إمكانات التحول الرقمي والتقنيات الحديثة في أعمال الهيئة.

ولتحقيق تلك الأهداف؛ هناك ست وعشرون مبادرة رئيسية، تتوزع إلى مائة اثنتي عشرة مبادرة فرعية، وهناك أيضاً واحداً وثلاثين مؤشراً.

إعداد الاستراتيجية الثالثة:

تتمثل الأسس التي استندت إليها هيئة أسواق المال في إعداد استراتيجيتها الثالثة في خمسة موجهات رئيسية، كالآتي:

أ- أهداف الهيئة المنصوص عليها في القانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية، ولائحته التنفيذية، وتعديلاتهما.

ب- المنظمة الدولية لهيئات أسواق المال (الأيسكو IOSCO).

ج- الخطة الإنمائية للدولة (رؤية الكويت 2035).

د- أصحاب المصلحة من الأطراف الدولية والمحلية المعنية.

هـ- تقارير المؤشرات الدولية ذات العلاقة والأسواق المالية.

ومرت استراتيجية الهيئة الثالثة بمراحل عدة قبل أن يتم الإعلان عن إطلاقها.

المرحلة الأولى - التحضير والتحليل:

شهدت هذه المرحلة إجراء مسح بيئي من خلال تحليل داخلي وخارجي، يمس مختلف أصحاب المصلحة، من خلال استطلاع للرأي لأصحاب المصلحة ذوي العلاقة بأعمال الهيئة داخلياً وخارجياً، ودراسة المؤثرات المحيطة بعمل الهيئة، وتحديد المعايير والممارسات المطلوبة. هذه المرحلة أفضت إلى تحديد الطموحات الاستراتيجية، وأجندة التغيير التي تم الاستناد إليها لتحديد مكونات الاستراتيجية.

المرحلة الثانية - صياغة الخطة الاستراتيجية:

تم في هذه المرحلة تحديد الأولويات الاستراتيجية، ورؤية ورسالة وقيم الهيئة، بالإضافة إلى تحديد ركائز الخطة والأهداف والمؤشرات والمبادرات الاستراتيجية.

المرحلة الثالثة - إعداد الخطة التنفيذية:

يتم في هذه المرحلة إعداد الخطة التنفيذية وخطط التمكين بالتنسيق مع قطاعات الهيئة ووحداتها التنظيمية المختلفة.

وبعد إعداد الخطة التنفيذية، يتم إعداد الخطط التشغيلية، ثم تبدأ عمليات التنفيذ، وعمليات المتابعة لما تم تنفيذه، ما يؤدي إلى إجراء مراجعات، واقتراح إجراءات للتحسين والتطوير للأفضل.

وتعتبر مكونات خطة الاستراتيجية الثالثة بمنزلة خريطة طريق موجهة لتكثيف الجهود، وتوجيه الموارد بما يضمن اتساق أعمال الوحدات التنظيمية، لنقل هيئة أسواق المال من وضعها الحالي إلى الوضع المستهدف في نهاية الخطة.

د. ف. ح / ط. ط

2023/06/20

مانشيتات

- ارتباط دور هيئة أسواق المال مباشرة في المساهمة بتحويل دولة الكويت مركزاً مالياً وتجارياً جاذباً للاستثمار.

- منظومة سوق المال تخطط لطرح منتجات تحسّن السيولة والشفافية.

- تهدف بورصة الكويت إلى تطوير سوق المال الكويتي بما يتوافق مع أهداف (رؤية 2035).

- تأسيس أول شركة مساهمة في الكويت باسم "شركة السيارات لنقل الركاب" عام 1923.

- تداول الأسهم في الخمسينات، كان يتم من خلال مكاتب وسطاء العقارات والمقاهي الشعبية بالروبية الهندي ثم بالدينار الكويتي.

- سوق الأسهم الكويتية أقدم سوق للأوراق المالية في دول مجلس التعاون الخليجي.

- في 1977 تم افتتاح سوق أسهم ثانوي غير رسمي في جانب كبير من تداولاته باسم "سوق المناخ".

- الشركة الكويتية للمقاصة من أقدم شركات التقاص والتسوية في دول مجلس التعاون الخليجي.

- في مطلع ديسمبر 2019 أصبحت بورصة الكويت الوحيدة في الشرق الأوسط المملوكة للقطاع الخاص.

- خصخصة بورصة الكويت خطوة هامة نحو تحقيق الأهداف التنموية المحددة في رؤية الكويت 2035.

- تهدف استراتيجيات هيئة أسواق المال؛ إلى أن تكون الهيئة نواة لاقتصاد محلي متطور وفعال.

- تسعى هيئة أسواق المال إلى أن تسهم بقسط وافر في تطوير أداء وكفاءة سوق رأس المال الوطني.

- تتبنى هيئة أسواق المال مبادئ الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات.

- ادراج بعض الشركات الكويتية على المؤشرات البيئية والاجتماعية والحوكمة التابعة لمؤشرات الأسواق الناشئة.

- أطلقت هيئة أسواق المال استراتيجية التحول الرقمي في أكتوبر 2021.

- نشرت بورصة الكويت أول تقرير مستقل عن الاستدامة عام 2022.

- تبني التقنيات الحديثة وتحفيز الابتكار في مجال عمل الهيئة الرقابي والاشرافي.

- هدف الاستراتيجية الثالثة للهيئة (2023 – 2027) ترقية سوق المال الكويتي لمصاف الأسواق المتطورة.

- استكمال تطوير آليات التداول والتقاص والتسوية وحفظ الأوراق المالية وتأهيل الوسطاء.



- التمكين المؤسسي أداة هيئة الأسواق الرئيسية لأحداث التحول المطلوب للترقية.

- الترابط وثيق بين تطوير بيئة العمل الداخلية لهيئة الأسواق والارتقاء بكفاءة أطراف منظومة أسواق المال.

- الارتقاء بكفاءة رأس المال البشري يمثل ثاني مرتكزات استراتيجية هيئة أسواق المال لاستدامتها المؤسسية.

- تحفيز الادراجات في البورصة، من أهم أهداف الاستراتيجية الثالثة لهيئة أسواق المال.

- تتطلع هيئة أسواق المال إلى بلوغ درجة الأسواق الناشئة المتقدمة على مؤشر فوتسي راسل.

- 112 مبادرة فرعية لنيل بطاقة الترقية الجديدة لسوق متقدم والسوق الكويتي مهياً.

- الاستراتيجية الثالثة لهيئة أسواق المال استجابة لمتطلبات المرحلة المقبلة ومواكبة للتغيرات المحلية والدولية.

- منهجية التخطيط الاستراتيجي الجديدة توظف بطاقة الأداء المتوازن للمرة الأولى.

- خطوة واحدة تفصل بورصة الكويت عن الترقية لسوق مالي متطور.